

حوافز لتشجيع المواطنين على المطالبة بالفاتورة



وزير المالية ورسلان خلال اللقاء

كتب - محمد الصديق:

أكد هانى قدرى وزير المالية أن ثمار الإصلاح الاقتصادى بدأت تظهر بالفعل حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادى من نحو ١,٢٥٪ خلال العام المالى الماضى إلى ٥,٦٪ فى النصف الأول من العام المالى الحالى، مشيراً الى أن الحكومة تأمل فى خفض عجز الموازنة العامة خلال العام المالى الجارى الى ما يتراوح بين ١٠,٥٪ و ١١٪ من الناتج المحلى، وأضاف أن وزارة المالية ستقوم خلال الفترة المقبلة بتفعيل الفاتورة الضريبية حيث ندرس منح حوافز للمواطنين للمطالبة بالفاتورة تتمثل فى استرداد ١٥ أو ٢٠٪ من قيمة ضريبة المبيعات المسددة بما يضمن عمل القطاع الإنتاجى فى ظل مناخ من المنافسة العادلة. وأوضح أنه باستبعاد البنود الخاصة بالمنح والمعونات الخارجية والبرامج التى مولتها من هيكل الموازنة العامة فإن العجز سينخفض عن هذه الأرقام بنحو ٤٪. جاء ذلك خلال لقاء الوزير مع مجلس الأعمال المصرى الكندى برئاسة معتر رسلان، وأضاف أن السياسة المالية تستهدف زيادة معدلات نمو الاقتصاد بما يتراوح بين ٦٪ و ٧٪ خلال السنوات الخمس المقبلة مع زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الى ما يزيد عن ٥ آلاف دولار سنوياً وخفض معدلات عجز الموازنة العامة الى نسبة ٨,٥٪ من الناتج المحلى ونسبة الدين العام الداخلى والخارجى إلى ٨٥٪ من الناتج مقابل ٩٦٪ حالياً. وقال معتر رسلان رئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى إن الاقتصاد المصرى يواجه تحديات كبيرة، وهناك رهان كبير على الحكومة الحالية، لتحقيق انطلاقة اقتصادية طال انتظارها، تستجيب لتطلعات المواطنين فى تحسين مستوى معيشتهم، خاصة بعدما زادت الطموحات عقب نجاح مؤتمر شرم الشيخ الذى جعل المصريين يفرطون فى التفاؤل ويحلمون بثمار المشروعات والاتفاقيات على أوضاعهم المالية.

«المائة»: تعديلات على ضريبة البورصة قريباً

«ماهر»: «الوزير» وعد بحل أزمة الأرباح الرأسمالية خلال أيام

كتبت - سحر أحمد وولاء جمال:

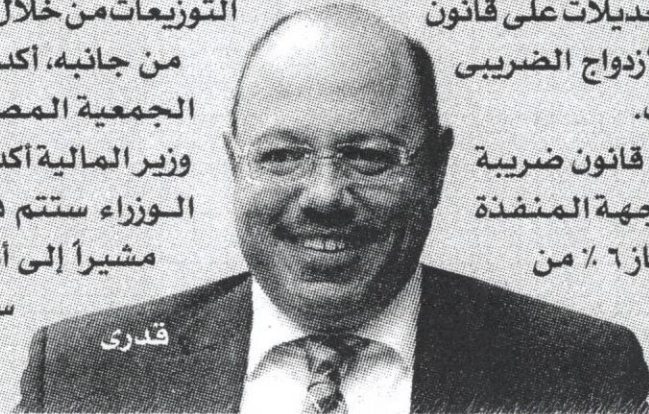
أعلن وزير المالية هانى قدرى دميان، عن أنه سيتم توحيد المعاملة الضريبية بين المستثمر المحلى والأجنبى فيما يتعلق بضريبة الأرباح الرأسمالية فى البورصة، مؤكداً أن الحكومة تدرس إلغاء نسبة الـ ٦% التى يتم تحصيلها بشكل فوري من المستثمرين الأجانب فى البورصة.

كما أكد قدرى، على هامش ندوة «السياسات المالية بين محدودية الموارد وطموحات المستقبل» التى نظمها مجلس الاعمال المصرى الكندى مساء أمس الأول، أن الحكومة ستجرى تعديلات على قانون ضرائب البورصة لإلغاء الازدواج الضريبى فيما يتعلق بضريبة التوزيعات.

وقال «قدرى»: إن تعديلات قانون ضريبة الدخل الأخيرة ألزمت الجهة المنفذة للعملية فى البورصة باحتجاز ٦% من الأرباح الرأسمالية المحقق تحت حساب الضريبة عن

كل عملية بيع وتوريدها لمصلحة الضرائب المصرية، ثم تتم تسوية الضريبة فى نهاية كل ٣ أشهر. وأضاف «قدرى» أن الوزارة تجرى حالياً معالجة عمليات الزدواج الضريبى فى ضريبة التوزيعات النقدية المقررة وفقاً لتعديلات قانون ضرائب الدخل، على أن ينتفى الازدواج الضريبى مع إقرارات العام المقبل، بالاتفاق مع شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزى. وأوضح أن الوزارة تلقت الكثير من المقترحات بشأن سداد الضريبة بالكامل من خلال المأموريات دون احتجاز ٦% تحت حساب الضريبة التوزيعات من خلال الجهة المنفذة.

من جانبه، أكد محمد ماهر - نائب رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية - أن وزير المالية أكد أن الاجتماع القادم لرئاسة الوزراء ستتم فيه مناقشة هذه الضريبة، مشيراً إلى أن الاجتماع سيحمل أخباراً سارة فيما يخص هذه الضريبة.



قدرى

الضريبة.

«المالية» تتراجع عن قانون «ضريبة القيمة المضافة»

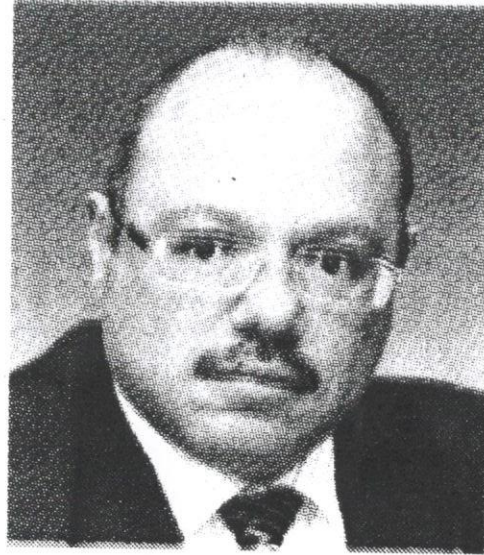
«دميان»: خطة لخفض العجز ٢٪.. واقتصادنا «مش أوضه وصالة»

بالقانون القائم. وحول نص الدستور على زيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي إلى ١٠٪ من الناتج القومي، أكد وزير المالية أن موازنة العام المقبل ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ستشهد الوصول إلى ٧,٥٪ من المستهدف دستوريا، وتحقيقه بالكامل في موازنة ٢٠١٦ / ٢٠١٧، في إطار إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وإتمام السيطرة على العجز بالموازنة العامة. في سياق متصل، قالت مصادر مطلعة بوزارة المالية إن مشروع الموازنة العامة الجديدة للعام المالي المقبل ٢٠١٥ / ٢٠١٦ لا يزال مطروحا للنقاش بالمجموعة الوزارية الاقتصادية، وأرجعت التأخر في إنجازها إلى التوافق مع السياسات المالية الجديدة.

اقتصاد مصر في قرار يخص البورصة، في إشارة إلى ضريبة التوزيعات والأرباح الرأسمالية، مضيفا: «اقتصادنا مش أوضه وصالة»، وتعهد بإنجاح ودعم نظام الشباك الواحد المقرر حديثا في قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية التي يجري إعدادها.

وأكد دميان إيقاف إنشاء المناطق الحرة الخاصة الجديدة، لاسيما مع استغلالها سلبا للإضرار بالاقتصاد والتجنب الضريبي الضار، وأيضا كمنافذ تهريب، مع عدم المساس بالمناطق القائمة.

وكشف عن تراجع الوزارة عن إعداد قانون جديد للضريبة على القيمة المضافة بدلا من قانون ضريبة المبيعات الساري العمل به، والاكتفاء بإجراء تعديلات لنحو ٢٠ مادة



هاني دميان

مؤكدًا أن شعور المواطنين بالتحسن الاقتصادي سيستغرق وقتا. ودعا وزير المالية إلى عدم اختزال

كتب- محسن عبدالرازق:

كشف وزير المالية هاني قدرى دميان عن ارتفاع الإنفاق على البرامج الاجتماعية بمشروع الموازنة العامة الجديدة للعام المالي المقبل ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلى ٢٩٥ مليار جنيه.

قال دميان لـ«المصرى اليوم»، على هامش مشاركته في مؤتمر مجلس الأعمال المصري- الكندي، برئاسة معتر رسلان، مساء أمس الأول، إن العجز بالموازنة الحالية لا يزال يدور حول ١٠,٥٠٪ من الناتج القومي، مؤكدا سعى الحكومة لخفض عجز الموازنة العامة إلى ٨,٥٪، خلال الفترة من ٣ إلى ٤ سنوات.

وتوقع أن يتراجع الدين العام المحلي والخارجي إلى نحو ٨٥٪ من الناتج المحلي على مدار الأربع سنوات المقبلة، مقابل أكثر من ٩٦٪ حاليا،